الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة المخدرات

توقيف 3 آلاف متورط في ترويج السموم القاتلة

كشف، أمس، عبد المالك السياح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، أن التحضير الجاري للاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة المخدرات في إطار مخطط خماسي يمتد ما بين سنة 2010 وآفاق عام 2014، مؤكدا أنه سيجري تحقيق وبائي ثان، وقال أن عدد الموقوفين بتهمة ترويج المخدرات في سنة2009 بلغ نحو 3000 متورط من بينهم نحو 50 مروج لكميات كبيرة تفوق القنطار.

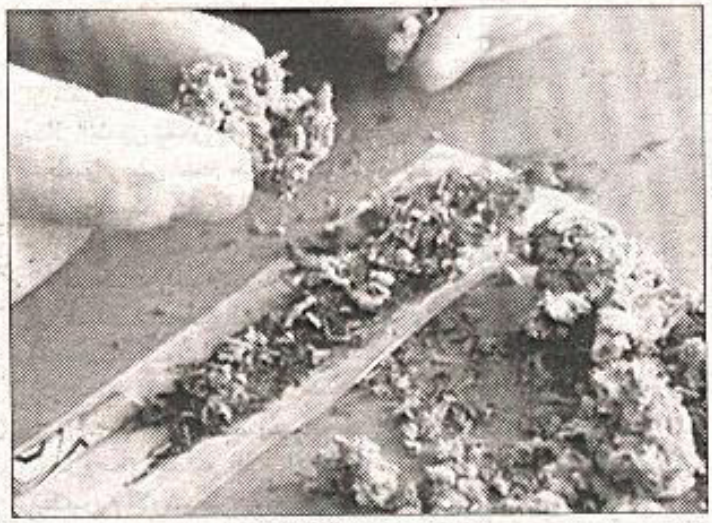

45 ألف شاب معني بالتحقيق الوبائي

تحدث، عبد المالك السايح مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، على أمواج القناة الاذاعية الأولى، عن مشروع تحقيق وبائي ثان يجري على 10 آلاف أسرة و45 ألف شاب لتجسيد مخطط الاستراتيجية الثانية لمكافحة المخدرات عقب احصاء السلبيات والايجابيات في مخطط الاستراتيجية الأول المجسد، وأعلن السايح أنه بتاريخ 26 جوان المقبل ستقدم نتائج ومعطيات التحقيق الميداني بالأرقام حتى يشرع في إجراء تحقيق ثان.

واعترف، مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، بأن الجزائر بعد أن كانت بلد عبور للمخدرات تحولت، شيئا فشيئا، إلى بلد مستهلك. ورغم أنه قدر الاستهلاك بالمحتشم مقارنة بدول أخرى ورشح الوضع الحالي للارتفاع على اعتبار أن المغرب تنتج ما يناهز 60٪ من القنب الهندي العالمي وتجاور مع حدودها التراب الجزائري.

وذكر أنه بصورة تقريبية تبلغ مساحة زرع المخدرات في الجزائر نحو 40 هكتارا حيث تم خلال سنة 2007 تحطيم 75 ألف شجيرة أفيون.

وبخصوص الرقابة التي يفترض أن تسخر، تحدث السايح عن صعوبة فرض رقابة دقيقة بسبب صعوبة تضاريس وشساعة مساحة الجزائر غير أنه وقف على الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الأمنية.

وأشار إلى أن الكمية التي حجزت ناهزت 75 طنا غير أنها كما قال لا تعكس حجم ما يهرب، مفندا ما تذهب إليه الأمم المتحدة من أن كمية المحجوزات من المخدرات تمثل 10٪ من كل المخدرات التي تمر بالدولة أو يبقى للاستهلاك.

وأكد، السايح، تنظيم ملتقى حول مكافحة المخدرات خلال شهر ماي المقبل، وشدد على ضرورة تقوية حملات التحسيس والتوعية، علما أنه في سنة 2009 تم إجراء 7064 فحصا طبيا على المدمنين على المخدرات من بينهم 694 شابا جديدا مقارنة بسنة 2008.

وتطرق، السايح، إلى مشروع إنجاز 15 مركزا استشفائيا جديدا لعلاج المدمنين، ستضاف إلى 53 مركزا وسيطا و185 خلية استماع. ويرى أنه بالنظر إلى ارتفاع عدد المدمنين، فإن هذا يعكس ارتفاع حجم الرواج وتوقع أن تتحسسن عملية التكفل بالمدمنين بفتح المراكز الجديدة، وتأسف لضعف مشاركة المجتمع المدني في التحسيس ضد الادمان على المخدرات والتزم بتأطير هذه الجمعيات.

فضيلة/ ب

توضيح

تلقت جريدة «الشعب» توضيحا من المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات هذا نصه:

ردا على المقال الصادر في العدد 15117 بتاريخ السبت 20 فيفري 2010 في الصفحة 02 بجريدتكم، بقلم آيت رمضان وتحت عنوان «ملتقى محاربة الآفات الاجتماعية بتيزي وزو: 45٪ من التلاميذ الثانويين يتعاطون المخدرات»، وبهدف تنوير قرائكم والرأي العام، أرجو منكم أن تنشروا في أعمدتكم التوضيحات التالية:

1 . إن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها يكذب قطعا نشره لأرقام متعلقة بأي تحقيق اجراه على مستوى ثانويات الوطن، أو أي تحقيقات مرتبطة بفئات أخرى من الشباب.

التحقيق الوحيد . بصدد الانجاز . تحت اشراف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها وإعداد المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية (CENEAP) والمتعلق بانتشار المخدرات في المجتمع الجزائري لايزال في مرحلته النهائية ونتائجه غير معروفة ولم تنشر بعد.

2 . إن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها لم يكن حاضرا في التظاهرة التي نظمت بولاية تيزي وزو، ولم يوكل أحدا لتقديم تصريحات باسمه، وفيما يخص الدكتور مسعودي من مستشفى الأمراض العقلية فرنان حنفي بواد عيسي، فإن هذا الأخير لا يملك أية صفة تخوله تقديم تصريحات باسم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها أو عرض نتائج التحقيقات المعدة بالامكانيات الخاصة للديوان.

3 . يغتنم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها هذه الفرصة لتحية وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى اعلام وتحسيس المواطنين حول مخاطر المخدرات في مجتمعنا غير أننا نركز على خطورة تقديم معطيات لم يتم التحقق من صحتها ولا تعكس الواقع وأن الأرقام الوحيدة المعترف بها هي تلك الناتجة عن التحقيقات العلمية التي تحترم معايير صارمة. للعلم، فإن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها يلتزم أمام الرأي العام الوطني بابلاغه رسميا بنتائج التحقيق الجاري والخاص بانتشار المخدرات في الجزائر في الوقت المناسب.

وعليه، فإن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها يبرىء مسؤوليته من الاحصائيات المقدمة في المقال المذكور.